

# الجريمة و أصولها النظرية و تداعياتها العملية - قراءة سوسولوجية -

أ. مدني محمد توفيق  
قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا  
جامعة سعد دحلب - البلدة

تمهيد :

رغم أننا لا نستطيع أن نختزل ظاهرة الجريمة في المقاربة السوسولوجية في تحليل الجريمة وعوامل حدوثها إلا أن الزاوية التي ننطلق منها في التحليل في هذا المجال من الاختصاص يمكن أن تفتح آفاق واسعة للوقوف على بعض العناصر الدفينة التي من شأنها أن توضح بعض المتغيرات المتحكمة فيها.

## Résumé :

Le présent article traite de la problématique du crime à travers les différentes théories et les postulats sur lesquels elles reposent. Plus explicitement nous avons essayé de porté un regard critique sur les fondements latents de leurs présupposés dans le but de montrer que les différentes sortes de couvertures dans lesquelles elles se drapent manquent singulièrement de scientificité pour ne pas dire qu'elles versent carrément dans la culture idéologique dans la mesure où leurs approches méthodologies ne réussissent pas à respecter les principes de consistance et de rigueur.

ما دامت ظاهرة الجريمة في حد ذاتها كمفهوم ليس من السهل ضبطها رغم ما قد يتبادر إلى ذهن الكثيرين ممن اهتموا ويهتمون بها يمكننا في هذا المجال أن نطل عليها من زاوية المسوقات التي تؤدي إلى اقتراف جرما ما وأريد هنا الوقوف بالذات عند «أخصائي الجريمة» لنعد بحثا عن الذين ينظرون للجريمة و ما هي أصولها ومحدداتها والعوامل التي تعمل على إنتاجها و عليه ففي تقديرنا لا يمكن إن نطلق في البحث في هذا الموضوع بالذات مما تركه لنا منظرو الجريمة إلا إذا كان ذلك من منظور تمحيص فرضياتها ومسلماها النظرية التي تقف عليها ما دام أن احد تعاريف العلم تقوم على «عدم الثقة بالأخصائيين أنفسهم كل في مجال تخصصهم العلمي» كما يقول «ريتشارد فاينمان»<sup>(1)</sup> وقد عبر هذا الفيزيائي عن هذه المقولة لما استدعي لتقديم خبرته نتيجة انفجار المكوك الفضائي «تشانجر» لتحديد العوامل المسببة لذلك وقد أدى به بحثه إلى اكتشاف إن ثقة المفرطة للأخصائيين هو سبب الحادث باعتبار أن هؤلاء لم يحتاطوا كفاية في تحديد وقت إقلاع السفينة الفضائية على اعتبار أنهم كانوا يريدون مسaire الجو العام المتسم بالغرور فكانت الخبرة المقدمة تجيب أكثر للمتطلبات العلاقات العامة أكثر منها خبرة تقنية متخصصة ومدام العلم يقوم أيضا على حد تعبير «باشلار» على انه مجموعة من الأخطاء المصححة أي ان العلم لا يحتوي على ما هو صحيح وغير صحيح ولكنها بيانات تحتوي على ما هو معروف بدرجات مختلفة من الشك» و هو ما سيسمح لنا من اكتشاف الأصول الدفينة للجرم و من هنا يمكن أن نقول أن منظري الجريمة قد يقترفون جرما اشد وطأة على المجتمع باعتباره قد يقدم التبرير الأخلاقي والاجتماعي و النفسي بل و حتى السياسي لمقترفي بعض السلوكات التي لا تحسب على الجريمة وهكذا قد يغدو منظرو الجريمة أكثر ضلوعا في إنتاج وإنشاء الجريمة و المجرمين أنفسهم وهو ما لا يظهر لغير متفحص الأسس النظرية التي تقوم عليها الجريمة.

و يمكن ترجمة هذا إلى ارض الواقع من خلال قراءة نقدية لتطور نظريات الإجرام و ما صاحبها من تداعيات في شبكة العلاقات الاجتماعية عند بعض المحطات التاريخية البارزة فالأسس الفلسفية أو النظرية ليست حيادية في تناولها للواقع بالخصوص في البدايات الأولى لتطور البشرية إذ أن منظرو كل مرحلة من مراحل التي عرفتها الإنسانية حاولوا إيجاد تفسير أو لنقل تعليقات «علمية» تجيب عن مشكلة ضبط ظاهرة الإجرام من خلال تعريفها و من ثمة التحكم في إحصائياتها انطلاقا من المجالات التي تطلها والوتيرة التي تسير عليها

إن ما يمكن أن يؤخذ عليها و في نفس الوقت يحدد نسبتها هو أنها كانت ما تزال تفتقر إلى الرؤية المتعددة الجوانب التي من شأنها أن تقدر ما مدى وزن السلوكات الاجتماعية

و درجة انحرافها إذا كان هناك بالفعل « انحراف» إن القراءة التي لا تقيس النظريات على محك الواقع ستظل حبيسة ادبيولوجيات موغلة في الذاتية وبعيدة عن الواقع من هنا تصبح هذه النظريات إلا أسماء لظواهر وهمية أي أسماء بدون مسميات بل أمامي جوفاء لا يستطيع أن تستوعب الواقع في شتى تجلياتها فهل يكفي أن تقتصر على وضع تسميات أو نعوت أو صفات لظواهر اجتماعية معينة لننجز عملا أو أعمالا تستأهل أن تنعت « بالموضوعية و الحياد» فالنظريات في معظمها لا تكاد تعرف بشكل دقيق ما تتحدث عنه إنها مجرد صور باهتة لظواهر معقدة لا يمكن بلوغ بعض من مستويات من كنهها إلا إذا تمت مراعاة الأبعاد السوسولوجية والأخلاقية المرجعيات القيمة التي نحكم السلوكات الاجتماعية و من بين هذه

النظريات نجد نظرية «ديلا بورتا»<sup>(2)</sup> التي ضمها في كتابه المعنون «مطول في علم الفراسة أو الهيئة» وهو المؤلف الذي أوضح فيه العلاقة التي توجد بين الجريمة و الشكل الخارجي للإنسان و بالخصوص ملامح الوجه و قد أيدته في ذلك الفلاسفة الطبيعيون أمثال «دي لاشمير في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حيث ركز فيه كل من لافثير و جال بصفة خاصة على أن الجريمة ترجع إلى عدم نمو طبيعي في المخ و الدماغ وظلت هذه النظرة متحكمة في تصورات الحس العام بل و عند جزء لاستهان به من حاملي الشهادات إلى أيامنا هذه

وقد كان لمبروز الذي كان طبيب بالجيش الايطالي و عمل بالمستشفيات العقلية وقد لخصت أفكاره في «الإنسان المجرم» انطلاقا من أبحاثه على حوالي 383 جمجمة لمجرمين موتى و حوالي 600 مجرم على قيد الحياة على ضوء أبحاثه هذه انتهى إلى المجرم هو شخص يرث صفات موروثه تظهر في صفات ه الخلقية ومنها انتهى الى تصنيف في المجرمين وفقا لنوع الجريمة و طريقة ارتكاب الجريمة

لقد أخذ على هذه النظرية سقوطها في الذاتية ومزلقها المنهجية المتتالية مثل عدم تمثيل العينة باعتبار أن الجرائم التي تمت معالجتها تقتصر على جرائم العنف و بالذات جرائم القتل ثم أن الباحث الانجليزي «تشارلز جورنج» حيث حاول تفنيد ما انتهى «لمبروزو» باظهاره عدم وجود اختلاف بين المجرمين و غير المجرمين و ان تلك الصفات تتوافر بنفس النسبة تقريبا بين غير المجرمين كما ثبت أيضا عدم صدق تصور ه القائلة أن جمجمة المجرم اصغر و اخف وزنا من جمجمة غير المجرم من خلال إظهار أن هناك من غير المجرمين بل من الباحثين من كانت له جماجم صغيرة و خفيفة الوزن.

ولتفادي الانتقادات التي انتهى إليها «لمبروز» وقام الباحث الأمريكي «هوتون» ببحث استمر اثني عشر سنة متواصلة على مجموعة من المحكوم عليهم بلغ عدد أفرادها 13873 مقارنة بمجموعة من غير المجرمين بلغ عددهم 3203 ولقد انتهى هذا الباحث إلى نتائج مماثلة لتلك التي انتهى إليها لمبروز مع الاختلاف في أن الملامح التي يتسم بها المجرم لا تؤدي إلى ارتكاب الجريمة إلا إذا تضافرت ظروف أخرى وقد عرفت النظرية الأخيرة نفس مصير نظرية Cesare Lambroso لمبروز.

أما الاتجاه الثاني فيرجع الإجرام إلى شخصية الفرد و تفاعلها مع الوسط الاجتماعي المحيط غير أنها في الواقع ترجع الجريمة إلى عوامل عضوية نفسية اجتماعية أي إن المجرم له استعداد فطري لارتكاب الجريمة مثل «دي توليو» ضمن نتائج أبحاثه في كتابه «التكوين الإجرامي» بقوله بوجود استعداد سابق في التكوين الصفات الأساسية لبعض المجرمين وهو ما يعلل سلوكهم العدواني والإجرامي

إما المدارس النفسية التي نشأت في أحضان المدرسة التكوينية الحديثة حيث استعانت بالتكوين العضوي لتحليل التكوين النفسي وهكذا فهي لا تختلف في الأساس في النظريات الأولى للجريمة

فلو أخذنا مثالا عن العلاقات الاجتماعية ضمن المجتمع الواحد لو وجدناها تقوم على الغلبة للأقوى من حيث الانتفاء الاجتماعي والطبقي غير أنه عندما تكون هناك محاولة لفض نزاع أو صراع ما يتحاشى أولئك الذين يتبنون مبدأ الحق للأقوى و يتنتاسيون ويغضون الطرف عن الأسس النظرية و الفلسفية التي تقوم عليها تعليلاتهم وطريقة فضهم للنزاع انه لا شيء ملفت للانتباه و مثير للفضول أن تغطية الواقع تتم اللجوء إليها بطريقتين أما الأولى فهي عن الذات والثانية عن الآخر وعندئذ تصبح الأمور في ضبابية بدرجة عالية جدا أما تلك النظريات التي عالجت العلاقات بين الدول لنجدها تنطلق من مبادئ غير مفصول فيها أي أنها تحتاج إلى التوضيح الأسس التي تقوم عليها لكن في الواقع لا نجد ذلك بل يتم القفز عليها بالعبارة التالية الأمور تجري على نفس المنوال منذ الأزل فلا يمكننا تغييرها برغبة منا إنها تمثل قوانين موضوعية وهو ما وجدناه بالفعل في المراحل التي عرفت انتشار العبودية و الاستعمار حيث اعتبر كل محاولة لإعادة النظر في العلاقات بين الدول أو بين الأفراد اعتبرت جرائم تعاقب عليها «القوانين الطبيعية» التي تعني فيما تعني أن لا دخل للأفراد أو المجتمعات في وضعها أنها قوانين سابقة لوجودهم فلا حيلة لإنسان في تغييرها أو في مواجهتها أو في الحد من سطوتها وعندئذ يتم الحفاظ على نفس علاقات النفوذ التي هي محط تساؤل الباحثين من سوسيولوجيين و النفسانيين والمشتغلين بعلم الإجرام وغيرهم هذه بعض العناصر التي نود أن نقف عندها من أجل

استشفاف العناصر إنتاج السلوكات الاجتماعية قد تتحول إلى الجريمة من وجهة نظر القوانين المسطرة اجتماعيا او في احيانا اخرى النظريات التي تطلق على نفسها علمية على اعتبار أنها تتعارض مع الاكتشافات العلمية غير القابلة للتنفيذ في الوقت الذي نجد أن النظريات التي تحاول أن تعلق الواقع الاجتماعي للفئات أو الطبقات التي تعاني تطبيق الحد عليها بشتى الوسائل من منظور تسميه موضوعي أو القانون الموضوعي الذي لا مفر من حكمه رافضة في الوقت نفسه المقاربات السوسيولوجي الأخرى التي تسلك مسلكا آخر مثل ما هو جار عند أولئك الذين ينطلقون من القول أن الوسط الاجتماعي بما فيه الجانب الموضوعي والذاتي حسب نسب متفاوتة يحددها السياق الاجتماعي متفادية التبسيط الشديد أي أن الانتقادات تصبح مجرد ايدولوجيات تخفي نوايا غير واعية تؤدي به تمويه الواقع في الوقت الذي يبدو له انه يقدم تعليل علميا لا يمكن تكذيبها كما يرى ريمون بدون<sup>(3)</sup> في مقاله ما هي فائدة السوسيولوجيا باعتباره ان توكفيل و دوركايم يعتبرنا رجال علم لانها قدما نظريات صلبة على العديد من المواضيع الشائكة أن مثل هذا الموقف لا يكاد يصمد للنقد الذي مفاده أن التعليل الموضوعي الصرف في مجال العلوم الاجتماعية لا يمكنه بلوغ عمق القانون السوسيولوجي على اعتبار أن فعل الفاعل الاجتماعي ينم عن خليط من العوامل الموضوعية و الذاتية للفاعل الاجتماعي و بعبارة أخرى فهو عبارة عن خلطة ذات نسبة متفاوتة من العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية و هكذا لا يمكننا بلوغ درجة العلم الاجتماعي إلا بوضع هذا المبدأ نصب أعيننا و أن القفز فوق هذا المبدأ لا يمكنه إلا أن يؤول إلى طريق سدود في مجال التحليل السوسيولوجي و كل مقارنة تدعي المنهج العلمي.

إن اعتبار الجريمة كمحصلة إلى التكوين إجرامي إلى مقترف «الجريمة» مرده خللعضوي و نفسي في تكوينه يوضح أن النظريات التكوينية أو النفسية أو غيرها تجعل من المجرم أما فرد مريض عضويا أو نفسيا تحركه مشيئة لا يقوى لا الوقوف في وجهها غير أن هذا يتعارض مع نتائج البحوث السوسيولوجية التي تعتمد الإحصائيات في تبيان أن نسبة المرض أو المرض النفسي غير كاف لتعليل ظاهرة الإجرام باعتبار أن نسبة المجرمين ضئيلة بين المرضى العقلين كانوا أم النفسانيين الأمر الذي يؤدي بنا إلى الميل إلى أن الأمور ليست مثل هذا التبسيط الشديد الذي عودتنا عليه النظريات التي تنعت نفسها بالعلمية بمجرد وقوفها على علاقات لا يمكن التأكد من صحتها باعتبارها تريد إثبات علاقة واهية .

إن مثل هذه النظريات يذكرنا بتلك النظريات التي كانت سائدة إلى عهد قريب نسبيا ونعني به مطلع القرن الماضي حيث تم تعليل المد الاستعماري انه يرجع إلى التفوق العرقي

للمجتمعات الغربية التي تتصف بكل صفات التفوق وما احتلالها للمجتمعات الأخرى إلا في صالح تلك المجتمعات وهو ما اظهر الواقع هشاشته بعد المد التحرري الذي عرفته إفريقيا في ستينيات القرن الماضي.

ان التعليل السوسيولوجي لهذا يوضحه دوركايم(4) بقوله « أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش وسط الأشياء بدون أن يكون أفكارا عنها و التي على أساسها يحدد و ينظم سلوكا ته .

### قائمة المراجع:

1. ريتشارد فايمن « متعة اكتشاف الأشياء تعريب ابتسام الخضراء مكتبة العبيكان 2005
2. علي عبد القادر القهوجي «علم الاجرام و علم العقاب»الدار الجامعية بيروت ص 39 سنة 1986
3. A snad urap setxet , noduoB dnomyaR rap ? eigoloicos al tres iouq 451 131,« elcitra dnarg» euqirbur ,2002 .01 ,sétiC
4. Emile FUP siraP ,euqigoloicos edohtém al ed selgèr sel ,miehkru D .81-51 pp tidé 51